افتتاح منتدى المال والأعمال ـ النمو في ظل الأسواق المضطربة

السنيورة: مدعوون لإعادة النظر جدياً في خيارات الاستثمار

المستقبل ـ الخميس 30 نيسان 2009 ـ العدد 3291 ـ

أكد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة "ان الاستثمارات في القطاعات الانتاجية أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي قادرة وحدها على تحقيق النمو المستدام في اقتصادنا العربي، وتوفير فرص عمل لشبابنا الوافد الى الأسواق، ورفع مستوى معيشة مواطني هذه المنطقة".

وشدد على ان "الانتخابات النيابية المقبلة مصيرية تضع اللبنانيين أمام خيارين: خيار رفع الصوت في سبيل قيام دولة حرة مستقلة قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، ومسؤولة عن حماية الحدود والسيادة والاستقرار وسلامة الشعب وتقدمه. أما الخيار الثاني فهو خيار الدويلات لا الدولة، خيار يستحضر التبعية والارتباط العضوي بمحاور خارجية".

من جهته اعتبر الرئيس نجيب ميقاتي "أن لبنان يواجه حاليا نوعين من التحديات أولها ناتج عن اضطرابات الأسواق العالمية والثاني بسبب الخلل البنيوي في تعاطي القطاع العام بالشأن الاقتصادي".

فقد افتتح قبل أمس في فندق "موفنبيك" منتدى المال والأعمال "النمو في ظل الأسواق المضطربة" الذي نظمته شركة "كونفكس انترناشيونال" برعاية الرئيس السنيورة ممثلا بوزير الدولة جان اوغاسبيان وحضور الرئيس ميقاتي ضيف الشرف للمنتدى. وحضر حشد من السفراء العرب والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

بداية ألقى أمين سر الندوة الاقتصادية اللبنانية فادي صعب كلمة رأى فيها أنه "في ظل تنامي الازمة العالمية على الاصعدة المالية والاقتصادية والاجتماعية كافة، نرى انه على الصعيد اللبناني وخلافا للتوقعات في الاسواق الاخرى يترسخ الاقتناع عند الكثير من المحللين والخبراء باستمرارية وجود فرص استثمارية ثمينة في العديد من القطاعات الانتاجية والخدماتية".

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة "كونفكس انترناشيونال" رفيق زنتوت فقال: "هناك قواعد اساسية تساهم في امكان الخروج من المحنة الضاغطة التى نواجهها على الصعيد الداخلي، فالمسار الاقتصادي لا ينفصل عن المسار السياسي في البلاد والاستقرار هو مفتاح تفعيل الحركة الاستثمارية والاقتصادية.

واضاف "من هنا يحدونا الامل الصادق انطلاقا من انتخاب مجلس نيابي جديد وحكومة متجانسة عتيدة ليستقيم عمل المؤسسات، وتستعاد الثقة في البلاد مما يضع لبنان مجددا على المسار الصحيح الكفيل بإنجاح مخططات تطوير الاقتصاد الوطني".

والقى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه كلمة قال فيها "إن المسيرة يجب أن تستمر على رغم الظروف الصعبة التي ألحقت الخسائر الهائلة، وسببت ركودا اقتصاديا شمل العالم أجمع. وما فاجأنا جميعا ليست الخسائر الحاصلة إنما أحجامها التي تفوق التصور، وما زاد فجيعتنا ليست الخسائر الترليونية في الثروات إنما فقدان ملايين الأشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم الى الشارع. إنها مأساة كونية لا يمكن معالجتها إلا بمواجهة الأزمة والعودة الى النمو".

وأشار طربيه الى ان "ما تم صرفه أو تخصيصه حتى الآن بهدف وقف الانهيار وليس الانقاذ الفعلي يساوي ويزيد عن التكلفة الملحة لمعالجة أزمتي الفقر والغذاء في العالم أجمع. وهذا يظهر عنف الاعصار داخل هيكل النظام المالي الدولي، وما أفرزه من نتائج كارثية يصعب حتى الآن حصرها واستبيان مداها وعمقها وانعكاساتها المقبلة".

ورأى ان "العالم واقتصاده ما بعد الأزمة ليس كما قبلها وخير دليل على ذلك السباق العكسي للخروج من العولمة كخشبة خلاص، بعدما كان الانغماس فيها مظهرا للتقدم والازدهار، فالمشهد الحاضر يظهر الأسواق الأكثر انفتاحا هي الأكثر تضررا والأكثر تعرضا للانعكاسات وذيولها".

وأوضح طربيه ان الممارسات التي أفضت الى انفجار الأزمة والمعاندة في الاقرار بالمسؤولية وتحمل النتائج وتكلفة المعالجات صدعت الثقة بالكثير من المقومات والمفاهيم، ووسعت دائرة الشكوك حول مؤسسات وشركات عملاقة. وهذا ما يؤدي حكما الى زيادة عوامل الارباك، كما يرفع من درجة الأخطار في التعاملات الدولية المالية

والمصرفية والتجارية وسواها".
واكد ضرورة "تزخيم تحركاتنا في ساحاتنا وأسواقنا الوطنية وعبر الحدود، بهدف تبادل الأفكار والخبرات وتنسيق الجهود الآيلة الى حصر الاضرار، ودرء ما أمكن منها فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الأزمة وتداعياتها بدلا من أن نصبح من ضحاياها، أو كبش فداء لدول أو تجمعات تسعى الى تحميل الآخرين أوزار تهور وتلاعب أفراد ومؤسسات، كانوا الى الأمس القريب يدعون الريادة والاحتراف في إدارة الأعمال والأموال".
أضاف " يحدونا الأمل الكبير أن تشكل المزايا الخاصة للبنية المالية العربية المرتكزة خصوصا على النفط كمورد مالي أساسي والنمو القوي الذي تشهده اقتصاداتنا الدرع المناسبة لحصر الاضرار المتأتية من الأزمة المالية الدولية".
وشدد طربيه على أن تثبيت استقرار لبنان سياسيا وأمنيا وتعزيز مسيرة الوفاق، وانجاز الاستحقاقات الدستورية بهدوء وسلام هي المهمة الواجبة والمطلوب دعمها من كل القيادات والقطاعات، مما يشكل قيمة مضافة ليس لدرء التداعيات فحسب بل لعودة الاقتصاد الوطني وخصوصا القطاع المصرفي والمالي سريعا ليحتل موقعا متقدما على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية.
وأوضح ان المؤشرات الاقتصادية في لبنان حتى الآن تسير عكس تداعيات الأزمة العالمية، والارقام تدل على ذلك سواء أكان ذلك يتعلق بفائض ميزان المدفوعات والتراكم القياسي في احتياط العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، على رغم أزمة السيولة العالمية وكذلك ارتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الأساسية، وتحسن أرقام الصادرات اللبنانية وازدياد حركة السياحة وغيرها من المؤشرات الايجابية. لكن هذه الايجابيات لا تشكل وحدها ضمانا لمستقبل واعد للبنان في ظل استمرار مشاكل لبنان الأساسية، والتي تتمثل في التجاذبات السياسية ذات الانعكاسات الأمنية والدين العام الذي هو مستمر بالارتفاع عاما بعد عام، مما يستدعي من الدولة وكل أصحاب القرار وفاعليات مجتمعنا الحي إرساء رؤية وبرنامج متكاملين بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة.
والقى الرئيس ميقاتي كلمة قال فيها "إننا نشهد الآن مسارا تصحيحيا للاقتصاد العالمي، لا بد أن تنتج منه قاعدة ضوابط جديدة لا سيما في مجالات الصناعة المالية ومشتقاتها، بحيث ننتقل من نظام رأسمالي أفلت في الكثير من جوانبه من أنظمة التدقيق والمراقبة، الى نظام يضع المعايير وينظم الضوابط في كل المجالات والميادين ولو على حساب النمو المفرط المرتكز على أبعاد وهمية".
واضاف "أننا نشهد نهاية نظام الرأسمالية غير المنضبطة لمصلحة نظام اقتصادي ذي ابعاد عالمية أوسع بحيث لن تكون الولايات المتحدة الاميركية اللاعب الاكبر والوحيد بل سيكون لكل المؤثرين في الحركة الاقتصادية العالمية دور في تحديد الاسس والضوابط لكل مندرجات السياسات المالية والنقدية التي سوف تتحكم بالاداء والنمو الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن". ورأى انه تكونت للبنان مناعة في وجه الازمات والمحن بعدما مر مدى السنوات الاخيرة بأزمات عاتية، عرف كيف يتأقلم معها ويستنبط المخارج التي مكنته من أن يبقي اقتصاده ينعم بنمو تميزت نسبه ليس وفق مؤثرات اقتصادية بل سياسية وامنية".
واشار الرئيس ميقاتي الى أن في لبنان قطاعين يسيران بنمط وبسرعة متناقضين. "فهناك من جهة القطاع الخاص وهو قطاع متطور وعصري يختزن في ذاته قدرات تنافسية كبيرة، ويسعى بشكل دؤوب ومستمر الى تحسين ادائه وتفعيله وأن ينمو بوتيرة ايجابية على رغم الصعوبات والمطبات. ومن جهة أخرى هناك القطاع العام الذي يفترض أن يكون رافعة للقطاع الخاص، فاذا به قطاع متضخم ومترهل فقد أبسط قواعد الانتاجية".
ورأى الرئيس ميقاتي إن لبنان يواجه حاليا نوعين من التحديات، أولها ناتج من اضطراب الاسواق العالمية والثاني بسبب الخلل البنيوي في تعاطي القطاع العام بالشأن الاقتصادي".
وقال: "ان حسن ادارة مصرف لبنان للسياسة النقدية حدت كثيرا من انعكاسات الاضطرابات المالية العالمية على السوق اللبنانية، وهي كفيلة بضبط ايقاع السوق واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة احتمال انحسار الروافد المالية السابقة، وايجاد الحلول الناجعة لتخطي المرحلة الراهنة بأقل تكلفة ممكنة. وإن هذا الانحسار المرحلي سوف يكون له تأثير في حركة النمو لكن لبنان سيحافظ على نمو ايجابي بعكس الكثير من البلدان المتقدمة التي ترزح الآن تحت ثقل انكماش اقتصادي خانق".
وألقى الوزير أوغاسبيان كلمة راعي المنتدى الرئيس السنيورة وقال: "لقد أثبتت الأزمة أن لا بديل من الاستثمارات في القطاعات الانتاجية أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، هي قادرة وحدها على تحقيق النمو المستدام في اقتصادنا العربي، وتوفير فرص عمل لشبابنا الوافد الى الأسواق، ورفع مستوى معيشة مواطني هذه المنطقة".
واضاف "ان المستثمرين والمصرفيين ورجال الأعمال مدعوون الى إعادة النظر جديا في خيارات الاستثمار بعد انقشاع الرؤية وزوال آثار الضباب الذي سببه هذا الزلزال المالي الكبير، والالتفاف مجددا الى القطاعات الانتاجية

العربية من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، تكون قائمة على ميزات حقيقية والالتفاف تاليا الى تمويل المشاريع المشتركة ذات الفائدة الاقتصادية الحقيقية".

واكد اوغاسابيان ان لبنان أثبت للعالم مرة أخرى أنه قادر على أن يقدم نموذجا عن التفاعل بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق والتعاون بين الحكومة والمصرف المركزي والمصارف والقطاعات الانتاجية لما فيه خير المواطنين.

واعتبر ان "الانتخابات النيابية المقبلة لن تكون مجرد مناسبة موسمية لاختيار أعضاء البرلمان بل هي انتخابات مصيرية، تضع اللبنانيين أمام خيارين: خيار رفع الصوت في سبيل قيام دولة حرة مستقلة قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، ومسؤولة عن حماية الحدود والسيادة والاستقرار وسلامة الشعب وتقدمه، ودولة تعمل للانماء والاعمار وتؤمن فرص العمل لجميع اللبنانيين، ويتوقف نزف أبنائها وتوزعهم في بلاد الانتشار. أما الخيار الثاني فهو خيار الدويلات لا الدولة. خيار يستحضر التبعية والارتباط العضوي بمحاور خارجية".

وقال "إننا نتطلع الى إجراء هذه الانتخابات في أجواء ديموقراطية ونزيهة يقترع فيها اللبنانيون بحرية ونحن واثقون بأنهم سيجددون السعي الى ترسيخ مفهوم الدولة القوية العادلة والحاضنة لجميع أبنائها. فالانتخابات فرصتنا للتأكيد أن ثورة الحق والحرية والعدالة لا يمكن إخمادها أو خنق صوتها".

ثم كان تكريم للوزير الشهيد باسل فليحان في ذكرى غيابه الرابعة. وبعدما تحدث زنتوت عن فليحان "الشباب الطامح الى التغيير الصحيح من أجل مستقبل أفضل على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية"، عرض شريط مصور عن مسيرة الشهيد فليحان المهنية والسياسية من عمله في صندوق النقد الدولي الى المجلس النيابي ثم وزارة الاقتصاد.

بعدها قدم زنتوت ميدالية تقديرية الى أرملة فليحان يسمى التي تناولت في كلمتها "أبرز المحطات الاقتصادية التي عمل عليها باسل خلال مسيرته لجهة انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية أو لجهة معالجة أي أزمة اقتصادية".

بعد الافتتاح عقدت الجلسة الأولى بعنوان "انعكاسات الأزمة الاقتصادية على قطاع الأعمال" أدارها النائب غازي يوسف، الذي لفت الى "خوف البعض من أن تكون مساعدة الاقتصاد الداخلي على حساب اقتصادات أخرى. فهناك من يصدر انتاجه على حساب دول أخرى، ما يعكس دخولا في مقاطعات ما حدا بدول العشرين الى اتخاذ قرارات لدعم الفوائد والتعاطي التجاري". وقال "اقتصادنا صغير لكن لدينا مناعة من خلال السياسات المالية والنقدية التي حدت من الأخطار في الأسواق اللبنانية".

وكانت مداخلة لنائب الرئيس والمستشار التنفيذي في "بوز اندكو" الوزير السابق جهاد أزعور فقال:"من الصعب على أي مراقب لأحداث في هذا الحجم تحديد مسار الأمور. فتقديرات العام 2009 والنمو الاقتصادي من صندوق النقد تظهر أن التراجع 3 في المئة في أقل من 6 أشهر وسيبلغ نحو 5 في المئة.

ثم تحدث في الموضوع الخبير الاقتصادي مروان اسكندر ورئيس مجلس إدارة "بنك الموارد" مروان خير الدين ورئيس مجلس إدارة "كابيتال كونست" ياسر عكاوي.